Al-Adab Journal **Vol. 68, No. 2, (June 2026)**
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Challenges Facing the Family Reform Department in the Saudi Courts : An Analytical Study

Turki Makazi Samah Al-Ruwaili
U18105906@sharjah.ac.ae
Associate Professor. Omaima Abouelkheir (Ph.D.)
oabouelkheir@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences

Copyright (c) 2026 **Turki Makazi Samah Al-Ruwaili. Associate Professor. Omaima Abouelkheir (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/7qa9y875

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to analyze the mechanisms of work of family reform offices in Saudi courts and their role in resolving marital disputes, focusing on the efficiency of workers and the challenges facing these offices. The study concluded that the success of family reform depends primarily on the qualification of mediators and the availability of a supportive environment that facilitates communication between the parties. The most prominent challenges identified are: lack of specialized training for workers, lack of community awareness of the importance of family reform, and the length of judicial procedures. The results also showed that the presence of experienced mediators enhances the chances of reconciliation, especially when using flexible methods based on effective dialogue. The study recommended the need to provide advanced training programs for workers, increase awareness of the role of family reform, and simplify administrative procedures to ensure the speed of adjudication of cases, which contributes to achieving more sustainable results and reduces the high rates of divorce.

Keywords: Family reform, marital disputes, family reform offices.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

التحديات التي تواجه قسم الإصلاح الأسري في المحاكم السعودية
دراسة تحليلية

الباحث: تركي مكازي سماح الرويلي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع

د. أميمة أبو الخير
أستاذ علم الاجتماع المشارك
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع

(مُلَخَّصُ البَحث)

يهدف هذا البحث إلى تحليل آليات عمل مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم السعودية ودورها في حل النزاعات الزوجية، مع التركيز على كفاءة العاملين والتحديات التي تواجه هذه المكاتب، توصلت الدراسة إلى أن نجاح الإصلاح الأسري يعتمد بشكل أساس تأهيل الوسطاء، وتوافر بيئة داعمة تسهل التواصل بين الأطراف، من أهم التحديات التي تم تحديدها: نقص التدريب المتخصص للعاملين، وقلة الوعي المجتمعي بأهمية الإصلاح الأسري، وطول مدة الإجراءات القضائية، كما أظهرت النتائج أن وجود وسطاء ذوي خبرة يعزز فرص الصلح، ولاسيما عند استعمال أساليب مرنة تعتمد الحوار الفاعل، أوصت الدراسة بضرورة توفير برامج تدريبية متقدمة للعاملين، وزيادة التوعية بدور الإصلاح الأسري، وتبسيط الإجراءات الإدارية لضمان سرعة البت في القضايا، مما يسهم في تحقيق نتائج أكثر استدامة ويحد من ارتفاع معدلات الطلاق.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الأسري، النزاعات الزوجية، مكاتب الإصلاح الأسري.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

مقدمة

إنّ الصراعات الزوجية جزء طبيعي من الحياة الزوجية، إذ تنشأ الخلافات والتوترات بين الشريكين بسبب اختلاف وجهات النظر والتفضيلات، وقد تتعدد أسباب هذه الصراعات، مثل: أساليب التواصل، والإدارة المالية، ومسؤوليات الأسرة، واحتياجات العلاقة الحميمة، وأساليب التربية، والضغوط ، في حين هذه الاختلافات متوقعة في أي علاقة، ولكن كيفية التعامل معها يؤدي دورًا حاسمًا في تعزيز التفاهم والاستقرار بين الزوجين (Unal & AkgUn، ٢٠٢٢).

تستعمل الحكومات استراتيجيات متعددة لتعزيز استقرار الأسرة والحد من الصراعات الزوجية، عبر التدابير التشريعية والبرامج الاجتماعية وخدمات الدعم التي تستهدف معالجة الأسباب الجذرية للصراعات الزوجية، تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تقديم المساعدة للأفراد والأسر المحتاجة، والمساهمة في بناء مجتمعات أكثر تماسكًا(Zheng, et al.، ٢٠٢٢).

في هذا السياق، تستثمر الحكومات في خدمات دعم الأسرة التي تقدم الدعم للأزواج الذين يواجهون تحديات مثل: الضغوط المالية، وعدم استقرار السكن، أو عوامل أخرى تؤثر على استقرار الأسرة، تشمل هذه الخدمات: الاستشارة المالية، وبرامج التدريب على الوظائف، وخيارات الإسكان بأسعار معقولة، والتي تساعد في تقليل الضغوطات الخارجية وتحسين رفاهية الأسرة (Kornrich&Lewis, 2022)

تؤدي الأطر والسياسات القانونية أيضًا دورًا محوريًا في التعامل مع الصراعات الزوجية، يمكن للحكومات سن قوانين تحمي الأفراد من العنف المنزلي والإساءة والتمييز داخل العلاقة الزوجية، وعبر توفير الآليات القانونية وخدمات الدعم لضحايا العنف الزوجي، تهدف هذه السياسات إلى حماية حقوق الأفراد وسلامتهم داخل الأسرة ،وردع السلوكيات الضارة (الفطري، ٢٠٢٠).

وفي المملكة العربية السعودية، تتجسد هذه الجهود في عمل إدارات الإصلاح الأسري داخل المحاكم، والتي تهدف إلى حل النزاعات الزوجية وديًا قبل اللجوء إلى القضاء، عبر الوساطة والإرشاد الأسري، إلا أنّ هذه الإدارة تواجه تحديات متعددة تتعلق بفعالية الإجراءات، ومدى التعاون بين الطرفين، والتحديات الاجتماعية والثقافية التي قد تعيق نجاح جهود الإصلاح.

مشكلة البحث:

تشير إحصائيات قسم الإصلاح بمحكمة عرعر لعام ٢٠٢٣ إلى أنّ ٥٣ حالة طلاق ،وخلع لم يتم فيها الصلح، مقابل ١١ حالة فقط نجحت في التسوية، يثير هذا الأمر تساؤلات حول مدى فاعلية مكاتب الإصلاح الأسري في تحقيق الأهداف المرجوة، وعلى الرغم من استمرار الباحثين في دراسة دور الفتيات في حالات الطلاق، إلا أنهم لم يحققوا تقدمًا كافيًا في فهم مختلف جوانب هذا الدور، مثل: مدى تأثيرهن، وفعالياتهن، والتحديات التي يواجهنها، كما لم يتم التعمق في دراسة دور الأمهات أو النساء الأكبر سنًا في التوسط لحل الخلافات الزوجية ؛لذا، هناك حاجة إلى المزيد من البحوث لفهم هذه الجوانب بشكل أعمق.

تشير بيانات النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠٢٣ إلى أنّ الخلع يمثل النسبة الأكبر من الأحكام النهائية المتعلقة بالطلاق، إذ بلغ عدد الأحكام الصادرة بشأنه ٨,٦٨٤ حكمًا، ما يشكل ٨١.٣% من إجمالي الأحكام النهائية للطلاق، من جهة

أخرى، أوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن إجمالي حالات الطلاق المسجلة في عام ٢٠٢٣ بلغت ٢٦٥,٦٠٦ حالة، مقارنةً بـ ٢٦٩,٨٣٤ حالة في عام ٢٠٢٢، مما يعكس تراجعًا بنسبة ١.٦%. وعند تحليل توزيع هذه الحالات جغرافيًا، نجد أن عدد حالات الطلاق في الحضر بلغ ١٥٠,٤٨٨ حالة عام ٢٠٢٣، وهو ما يمثل ٥٦.٧% من إجمالي حالات الطلاق، مقارنةً بـ ١٥٦,٢٧٨ حالة عام ٢٠٢٢، مما يشير إلى انخفاض بنسبة ٣.٧%. أما في المناطق الريفية، فقد ارتفع عدد حالات الطلاق ليصل إلى ١١٥,١١٨ حالة عام ٢٠٢٣، ما يمثل ٤٣.٣% من إجمالي الحالات، مقارنةً بـ ١١٣,٥٥٦ حالة عام ٢٠٢٢، مما يعكس زيادة قدرها ١.٤%.(عادل، ٢٠٢٤).

وفيما يخص إشهادات الطلاق، سجل عام ٢٠٢٣ ما مجموعه ٢٥٤,٩٢٣ إشهادًا، مقابل ٢٥٨,٧٥٧ إشهادًا في عام ٢٠٢٢، مما يدل على تراجع بنسبة ١.٥%. ووفقًا للتوزيع الجغرافي، بلغ عدد إشهادات الطلاق في المناطق الحضرية ١٣٩,٩٦٩ إشهادًا عام ٢٠٢٣، ما يمثل ٥٤.٩% من إجمالي الإشهادات، مقارنةً بـ ١٤٥,٤٦٧ إشهادًا عام ٢٠٢٢، بانخفاض بلغت نسبته ٣.٨%. أما في الريف، فقد سُجل ١١٤,٩٥٤ إشهادًا عام ٢٠٢٣، وهو ما يشكل ٤٥.١% من إجمالي الإشهادات، مقارنةً بـ ١١٣,٢٩٠ إشهادًا عام ٢٠٢٢، مما يعكس زيادة بنسبة ١.٥%.(الهيئة العامة للاحصاءات، ٢٠٢٤).

تسلط هذه الإحصاءات الضوء على الاتجاهات المتغيرة في معدلات الطلاق والخلع، مع وجود تفاوت ملحوظ بين الحضر والريف، مما يستدعي مزيدًا من الدراسات لفهم العوامل المؤثرة على استقرار الحياة الزوجية في مختلف البيئات الاجتماعية.

أسئلة البحث:

- ما الآليات التي تستعملها مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم السعودية لحل النزاعات الزوجية؟
- ما أهم التحديات التي تواجه مكاتب الإصلاح الأسري في تحقيق الصلح بين الزوجين؟
- كيف يؤثر دور الوسطاء على نجاح جهود الإصلاح الأسري؟

أهداف البحث:

١. تحليل آليات مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم السعودية لحل النزاعات الزوجية.
٢. تحديد التحديات التي تعوق تحقيق نتائج فاعلة في الإصلاح الأسري.
٣. تقويم دور الوسطاء في تعزيز فرص الصلح بين الزوجين.

أهمية البحث

تكمن الأهمية العلمية والنظرية لقسم الإصلاح الأسري في المحاكم السعودية في دوره المحوري في تحقيق الاستقرار الأسري والحد من الخلافات الزوجية عبر أساليب الوساطة والصلح، مما يسهم في تقليل عدد القضايا المنظورة أمام المحاكم، ومن الناحية العلمية، يعتمد القسم مناهج متخصصة في الإرشاد الأسري وحل النزاعات، استنادًا إلى دراسات اجتماعية ونفسية تركز على تعزيز التواصل الفاعل بين الزوجين. ومن الناحية النظرية، يستند إلى الأطر القانونية والشرعية التي تنظم العلاقات الأسرية، مما يعزز من فاعلية التدخلات الإصلاحية ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

مفاهيم البحث

الإصلاح الأسري: العقد والاتفاق على إزالة الخلافات وإنهاء النزاعات الزوجية والأسرية عن طريق المصالحة والسلام بطريقة مشروعة (الدرعان والشلبي ،٢٠١١، ص.١٠).

ويعرف الباحث الإصلاح الأسري بأنه الجهود أو المبادرات التي تهدف إلى تغيير أو تحسين أو تحديث بنية الأسرة وديناميكياتها ووظائفها داخل المجتمع. وغالبًا ما يشمل تنفيذ سياسات أو برامج أو تدخلات تعالج التحديات المختلفة التي تواجه الأسر، مثل: القضايا المتعلقة بالأبوة والأمومة، والعنف الأسري، ورعاية الأطفال، ورعاية المسنين، وعدم الاستقرار الاقتصادي أو تغيير الأعراف الاجتماعية.

نظرية الإرشاد الأسري البنائي ومفاهيمها الأساسية

ترجع أصول نظرية الإرشاد الأسري البنائي إلى أبحاث سلفادور منيوشن في ستينيات القرن العشرين، إذ تقوم هذه النظرية على أن الأعراض النفسية والاجتماعية للفرد ترتبط بالبناء الأسري الذي ينتمي إليه. وفقًا لهذه النظرية، فإن المشكلات الفردية لا يمكن فهمها بشكل دقيق من دون النظر إلى أنماط التفاعل داخل الأسرة، مما يعني أن تحسين حالة الفرد تتطلب تغييرًا بنائيًا في الأسرة بأكملها. تنظر النظرية إلى الفرد الذي يعاني من مشكلة ما على أنها انعكاس لخلل في البناء الأسري، ومن ثم فإن أي تدخل إرشادي أو علاجي يجب أن يستهدف النظام الأسري بكامله وليس فقط الفرد (أحمد وآخرون، ٢٠٢٢).

البناء الأسري والأنظمة الفرعية: يرى منيوشن أن بناء الأسرة يقوم على مجموعة من القوانين والقواعد التي تنظم التفاعل بين أفرادها، إذ تتحدد الأدوار والمسؤوليات على وفق تسلسل هرمي واضح. فالوالدان يمتلكان سلطة أكبر من الأطفال، كما أن الأطفال الأكبر يتحملون مسؤوليات أكثر من الأصغر سنًا. كما أن هناك أنظمة فرعية داخل الأسرة، مثل: نظام الزوجين، ونظام الوالدين والأطفال، ونظام الأخوة، ولكل منها دور محدد. وقد تشمل

بعض الأسر أفرادًا آخرين، مثل: الأعمام أو الأخوال، الذين قد يتولون أدوارًا تربوية في بعض الحالات الخاصة(كاظم، ٢٠٢٢).

الحدود الأسرية والانحيازات داخل الأسرة: تحدد الحدود داخل الأسرة من يستطيع المشاركة في التفاعلات الأسرية وطريقة هذه المشاركة،إذ تتفاوت الأسر في مدى مرونة أو صرامة هذه الحدود. في الأسر المتماسكة، تكون الحدود مرنة وقابلة للاختراق، في حين في الأسر المفككة تكون الحدود جامدة وغير قابلة للاختراق، مما قد يؤدي إلى ضعف التواصل، كما تؤدي التحالفات والانحيازات داخل الأسرة دورًا مهمًا في تشكيل الديناميكيات الأسرية، فقد تتشكل تحالفات بين بعض الأفراد ضد آخرين، مما يؤثر على توزيع القوة داخل الأسرة، وغالبًا ما تؤثر هذه التحالفات على عملية صنع القرار داخل الأسرة، إذ يزداد تأثير الأفراد الذين يتحالفون مع الأقوى داخل النظام الأسري(المجالي،٢٠٢١).

فنيات ومناهج العلاج الأسري البنائي: يعتمد العلاج الأسري البنائي مبدأ الانضمام إلى الأسرة والتكيف مع أنماطها التفاعلية لفهم المشكلات الأسرية بشكل أعمق، يستعمل المعالجون تقنيات متعددة، مثل: رسم الخرائط الأسرية لتوضيح طبيعة التفاعلات والعلاقات بين الأفراد، وإعادة صياغة المشكلات الأسرية لتغيير طريقة فهم الأسرة لها، كما يتم استعمال تقنيات مثل تفعيل المشكلات الأسرية في الجلسات العلاجية لمحاكاة النزاعات الحقيقية ،والعمل على حلها، فضلا عن تغيير الحدود داخل الأسرة عبر إعادة تنظيم الجلسات العلاجية وتغيير مواقع الجلوس أو تعديل أنماط اتخاذ القرار داخل الأنظمة الفرعية، يساعد هذا النهج في تحقيق التغيير المطلوب داخل الأسرة ،وتحسين أدائها الوظيفي(أحمد وآخرون، ٢٠٢٢).

الصراعات الزوجية

هي "حالة من التوتر أو الاضطراب بين الزوجين تمنعهما من أداء أدوارهما الزوجية، بل وتشكل تهديدًا كبيرًا لاستدامة السلام والاستقرار في مجتمعاتنا الصغيرة والكبيرة على حد سواء". (تولورونليك، ٢٠١٤: ٧٩)

ويعرفها الباحث بأنها نزاع زوجي يؤدي إلى خلافات أو توترات أو خلافات تنشأ بين الزوجين، ومن مجالات الخلافات: الاتصالات، والشؤون المالية، والمسؤوليات المنزلية، وتربية الأبناء، والاختلافات الشخصية، أو الضغوط الخارجية.

الطلاق

هو "فسخ عقد الزواج بلفظ معين، أو بأي لفظ يدل عليه، والزواج الذي يعد طلاقاً هو الزواج الذي وقع صحيحاً بكامل شروطه وأركانه، والأصل فيه أنه بيد الزوج وحده، ولذلك جاء في بعض تعريفات الطلاق أنه فسخ النكاح بإرادة الزوج، ويصح له أن يوكل غيره في

الطلاق، ويصح بدون توكيل، وذلك للقاضي وحده" (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣، ص٥). ويعرفه الباحث بأنه إنهاء العلاقة الزوجية بين الزوجين عن طريق المحكمة أو كاتب العدل، وتتضمن هذه العملية عادةً إنهاء العلاقة الزوجية رسمياً، بما في ذلك المسؤوليات والالتزامات القانونية التي تأتي مع الزواج. غالبًا ما تتناول إجراءات الطلاق قضايا مثل: تقسيم الأصول ،والديون الزوجية، ودعم الزوج، وحضانة الأطفال، ودعم الطفل.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية : تشمل موضوع دور مكتب الإصلاح الأسري في المحاكم السعودية في الحد من ارتفاع نسبة الطلاق والخلع. الحدود البشرية: الأزواج المستفيدين من مكتب الإصلاح.

الحدود الزمانية: الفصل الأول والثاني من السنة الأكاديمية ٢٠٢٤م ، ٢٠٢٥م.

الحدود المكانية : منطقة الحدود الشمالية في السعودية وتضم (عرعر، وطريف ، ورفحاء).

ثانيا : الدراسات السابقة

هدفت دراسة السلمي (٢٠٢١) بعنوان "دراسة أثر الإصلاح الأسري في معالجة الخلافات الزوجية في المملكة العربية السعودية"، رصد وتحليل مساهمة مبادرات الإصلاح الأسري في التخفيف من التحديات الزوجية داخل المملكة العربية السعودية، مع تحديد النتائج السلبية المهمة الناجمة عن الخلاف الزوجي. وباستعمال المنهج الوصفي والتحليلي، استعملت الدراسة المسوحات الإلكترونية المنشورة عبر البريد الإلكتروني ومنصات التواصل الاجتماعي المختلفة لجمع البيانات، تكونت عينة الدراسة من ٧٣ فردًا منخرطين ومهتمين بالإصلاح الأسري، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإصلاح الأسري بحسب رأي أفراد العينة، له دور كبير في حل الخلافات الزوجية في المملكة العربية السعودية، وبمستوى تقويم مرتفع، فضلا عن ذلك، سلط البحث الضوء على تصاعد معدلات الطلاق كأحد التداعيات السلبية الملحوظة للخلافات الزوجية، وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بتعزيز الدعم لهيئات الإصلاح الأسري في المملكة العربية السعودية ؛لزيادة فاعليتها في معالجة النزاعات الزوجية التي قد تؤدي إلى الطلاق.

وأجرى الروفي (٢٠٢١) دراسة بعنوان " واقع الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي: دراسة وصفية على عينة من ممارسي الإرشاد، الأسري في مدينة جدة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي، وباستعمال المنهج المسحي والوصف التحليلي، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (١١٤) مرشداً ومرشدة يمارسون الإرشاد الأسري بمدينة جدة، واستعملت الدراسة الاستبيان أداة بحث أساسية، وأظهرت النتائج أن غالبية العاملين في مراكز الإرشاد هم من الإناث بنسبة ٦٩% ، وإن القضايا الغالبة التي

يعالجها المرشدون تمحورت حول الأمور الأسرية، إذ شكلت نسبة ٣٠% من الحالات، وظهرت العوائق الثقافية كأهم العوائق، إذ بلغت ٤٣%.

وهدفت دراسة Al-Oqaili (٢٠٢١) بعنوان دور مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري في الأردن في الحد من النزاعات الأسرية من وجهة نظر العاملين بها (The role of family reconciliation and mediation offices in Jordan in reducing family disputes from the viewpoint of their workers) ، إلى بيان دور مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري في الحد من الخلافات الأسرية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي بإحدى صوره وهي الدراسة المسحية؛ نظراً لملاءمته أغراض الدراسة وطبيعتها، وتم استعمال الاستبانة أداة للدراسة، وتم تحليل البيانات إحصائياً باستعمال الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وتكون مجتمع الدراسة من عينة مكونة من جميع العاملين في مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري التابعة لدائرة قاضي القضاة في المملكة الأردنية الهاشمية، والبالغ عددها سبعة عشر مكتباً، خلصت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: كان لإنشاء مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري دور واضح وفاعل في تقليل نسب الطلاق في المملكة الأردنية الهاشمية ،وتبين ذلك عبر الإحصاءات السنوية

وبنظرة فاحصة لهذه الدراسات ألا أنها لم تتناول فاعلية مكاتب الإصلاح الأسري في التعامل مع الازواج، وكذلك لم تتناول كفاءة موظفي مكاتب الإصلاح في حل القضايا الزوجية، ولم تكشف عن التحديات التي تحد من كفاءة الموظفين بشكل خاص والمكتب بشكل عام ، واخيرا لم تراع كيفية استثمار الوساطة لتطوير العمل وزيادة نسبة التراضي .

المحاكم السعودية

تشرف المحاكم السعودية على الفصل في القضايا وفقًا لنظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية، تتكون من المحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، ومحاكم الدرجة الأولى التي تشمل المحاكم العامة، والجزائية، والأحوال الشخصية، والتجارية، والعمالية (المنصة الوطنية الموحدة، ٢٠٢٤)، تأسيس النظام القضائي بدأ النظام القضائي في السعودية عام ١٩٢٦م تحت إشراف الملك عبدالعزيز آل سعود، إذ تم تأسيس رئاسة قضاة في مكة المكرمة، تم إصدار مرسوم ملكي عام ١٩٢٧م لتنظيم المحاكم، مع تطور النظام عبر العقود حتى إنشاء وزارة العدل عام ١٩٦٢م (الرشيد، ٢٠١٤؛ هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٤).

آليات عمل المحاكم تعمل المحاكم على وفق الشريعة الإسلامية والأنظمة الصادرة عن ولي الأمر لضمان العدالة وحماية الحقوق، الملك أو من ينوب عنه مسؤول عن تنفيذ الأحكام القضائية (Ansary، ٢٠١٥).

- المحكمة العليا تعد المحكمة العليا أعلى سلطة قضائية في المملكة، تختص بمراجعة الأحكام الصادرة في القضايا الكبرى مثل: الحدود، وتوحيد الاجتهادات القضائية (الرشيد، ٢٠١٤).
- محاكم الاستئناف محاكم الاستئناف تعيد النظر في الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى لضمان تطبيق القانون والشريعة الإسلامية بشكل صحيح. (Tamimi، ٢٠١٤).
- محاكم التنفيذ تختص محاكم التنفيذ بتنفيذ الأحكام القضائية وأوامر التحكيم، بما يضمن سرعة تنفيذ القرارات (وزارة العدل السعودية، ٢٠٢٤).
- محاكم الدرجة الأولى تتوزع محاكم الدرجة الأولى إلى أقسام عدة مثل: المحاكم العامة، والجزائية، والأحوال الشخصية، والعمالية، والتجارية (المنصة الوطنية الموحدة، ٢٠٢٤).
- محاكم الأحوال الشخصية تختص هذه المحاكم بقضايا مثل: الزواج، والطلاق، والنفقة، والحضانة، والإرث (وزارة العدل السعودية، ٢٠٢٤).
- محاكم الجزائية: و تتعامل مع القضايا الجنائية.
- المحاكم العمالية وتختص بالنزاعات المتعلقة بعقود العمل ،وحقوق العمال (موسوعة حماة الحق، ٢٠١٦، ٢٠٢٤).
- المحاكم التجارية تنظر المحاكم التجارية في المنازعات التجارية مثل: الإفلاس، مع تحديث النظام عام ٢٠٢٠م لتحسين جودة الإجراءات (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، ٢٠٢٤).

آليات العمل في الإصلاح الأسري: يهدف قسم الإصلاح الأسري في المحاكم السعودية إلى معالجة النزاعات الأسرية وتعزيز استقرارها عبر الوساطة ،والتحكيم ،والاستشارات النفسية والقانونية، يعتمد القسم أدوات متنوعة، مثل: جلسات الصلح، والاتفاقيات المالية، وإحالة القضايا للقضاء عند تعذر الحل، فضلا عن الطلاق مقابل الإبراء في حالات النزاع الشديد.

أدلة مشروعية الإصلاح الأسري: يستند الإصلاح الأسري إلى القرآن الكريم، إذ أكد على دور الأسرة في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وأقر آليات لحل الخلافات الزوجية عبر التحكيم والتسوية. ومن أهم الأدلة قوله تعالى: *"وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَا بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا"*(النساء: ٣٥)، مما يبين أهمية التحكيم العائلي في حل النزاعات.

طرائق معالجة القضايا في مكاتب الإصلاح الأسري: تعتمد مكاتب الإصلاح الأسري أساليب عدة، منها: إقناع الأطراف بالتصالح، وإبرام اتفاقيات مالية بشأن النفقة أو الحضانة، وإحالة القضايا إلى المحكمة عند تعذر الصلح، فضلا عن الطلاق مقابل الإبراء لتقليل النزاعات الطويلة والتكاليف المترتبة عليها.

الأدوات المستعملة في الإصلاح الأسري: تعتمد الجهات الرسمية والجمعيات الأهلية برامج توعوية وحملات وقائية لحصر المشكلات الأسرية وإيجاد حلول مناسبة، وتشمل الجهود الحكومية في المملكة مبادرات مثل: الدورات التدريبية للمقبلين على الزواج، وتسجيل الطلاق بحضور الزوجين للحد من القرارات المتهورة، فضلا عن حملات توعية ودورات تأهيلية للمطلقات لمساعدتهن على التكيف مع الوضع الجديد (وزارة الموارد البشرية، ٢٠٢٠).

مبادرات حكومية وتوعية اجتماعية في دول الخليج العربي

المملكة العربية السعودية:

اتخذت المملكة خطوات جادة للحد من الطلاق، منها مشروع قانون يلزم بتسجيل الطلاق بحضور الزوجين في المحكمة للحد من القرارات المتسرعة، كما تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية دورات تدريبية للمقبلين على الزواج لتعزيز الاستقرار الأسري، فضلا عن ذلك، يقدم المركز الخيري للتوجيه الاجتماعي والاستشارات الأسرية في الرياض خدمات لحل المشاكل الأسرية مثل: العنف الأسري والطلاق، كما تنظم المنظمات غير الحكومية حملات توعية ،ودورات تدريبية للعرائس والمطلقات ؛لمساعدتهن على التكيف مع التغيرات الأسرية (وزارة العدل، ٢٠٢٠).

الكويت:

تعتمد الكويت التوعية عبر المساجد والمدارس ؛لتعزيز فهم قضايا الزواج والطلاق، وينظم مركز الخدمات الاجتماعية بجامعة الكويت ندوات لمناقشة التحديات الزوجية، وتصحيح المفاهيم الخاطئة حول الزواج (المحرزي، ٢٠٢٢).

الإمارات العربية المتحدة:

قامت دبي بتطوير قاعدة بيانات لقضايا الزواج والطلاق بالتعاون مع الجهات ذات الصلة، وتقدم جمعية المرأة في دبي برامج استشارية لتعزيز الاستقرار الأسري، كما تنظم محاكم دبي جلسات توعوية وورش عمل تدريبية حول التماسك الأسري والطاقة الإيجابية.

المبادرات الإقليمية:

تمثل وثيقة مسقط إطاراً موحداً لقوانين الأحوال الشخصية في دول الخليج، مما يساهم في تعزيز حقوق المرأة والطفل في أثناء الطلاق، كما تشجع بعض المبادرات على تكريم الأسر المستقرة، واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية الأسرية، وتنظيم المحاضرات وورش العمل التدريبية التي تستهدف الفئات العمرية المختلفة، وتعكس هذه الجهود التزام دول الخليج بتعزيز استقرار الأسرة ومعالجة النزاعات الأسرية بطرائق وقائية ومستدامة (الزهراني، ٢٠٢٣).

التحديات والفرص التي تواجه قسم الإصلاح الأسري في حل النزاعات الزوجية

تعد إدارة الإصلاح الأسري في المحاكم السعودية من الآليات الرئيسة التي تهدف إلى حل النزاعات الزوجية ،وتقديم الحلول السلمية قبل الوصول إلى مرحلة التقاضي. وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لدور هذه الإدارة في تحسين الاستقرار الأسري والحد من حالات الطلاق، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي قد تؤثر على فاعليتها، ومن ناحية أخرى، هناك فرص يمكن استغلالها لتعزيز دورها وتحقيق نتائج إيجابية أكبر، ومن التحديات التي تواجه إدارة الإصلاح الأسري.

تنوع النزاعات وتعقيدها: تواجه الإدارات صعوبة في التعامل مع النزاعات الزوجية التي تتسم بالتعقيد والاختلافات الكبيرة بين الزوجين، وقد تشمل المشاكل المتعلقة بالقضايا المالية، أو حقوق الوالدين، أو الاختلافات الثقافية، أو حالات العنف الأسري، مما يجعل من الصعب إيجاد حلول توافقية مناسبة.

عدم التزام الأطراف: في بعض الحالات، هناك عدم التزام من الأطراف المعنية بإجراءات الإصلاح أو عدم رغبتهم في تقديم التنازلات. – قد يكون لبعض الأزواج مواقف سلبية تجاه عملية الإصلاح، مما يحد من نجاح الحلول المقدمة.

محدودية الموارد والوقت: قد يؤثر نقص الموارد المخصصة لقسم الإصلاح الأسري على فاعلية البرامج والمبادرات المقدمة. فضلا عن ذلك، قد يكون الوقت المخصص لكل حالة محدودًا، مما يؤثر على قدرة القسم على معالجة القضايا بشكل كامل.

نقص التدريب والتأهيل: قد يفتقر بعض الموظفين في قسم الإصلاح الأسري إلى التدريب المتخصص أو الخبرة اللازمة للتعامل مع أنواع معينة من النزاعات. إن التأهيل والتدريب المستمر أمران حاسمان لزيادة فاعلية الاستشارة والإصلاح.

الضغوط الاجتماعية والقانونية: قد تواجه الأقسام ضغوطًا من المجتمع أو النظام القانوني تؤثر على كيفية التعامل مع القضايا. قد تكون بعض القضايا حساسة أو مثيرة للجدل، مما يعقد عملية الإصلاح (حسين، ٢٠٢١).

من أهم التحديات التي تواجه إدارة التوفيق الأسري في المحاكم السعودية نقص الملاكات المؤهلة في مجال الوساطة الأسرية، وطول الإجراءات الإدارية، وضعف التعاون بين الجهات المعنية، والتأثيرات الاجتماعية والنفسية التي تعيق التواصل بين أطراف النزاع، ولتعزيز فاعلية التوفيق الأسري، يمكن الاستفادة من بعض المبادرات الناجحة المطبقة في مناطق أخرى، مثل "مراكز التوجيه والتوفيق الأسري" المُنشأة في بعض دول الخليج، تعمل هذه المراكز كجهات مستقلة، وتضم متخصصين في علم النفس والاجتماع والشريعة، وتبدأ التدخل المبكر قبل وصول نظام المحاكم إلى المحاكم، كما أثبتت تجربة "وسطاء الأسرة

المجتمعيين" في بعض المحافظات فاعليتها، إذ تُدرّب أفرادًا من المجتمع المحلي على مبادئ التوفيق والتفاوض، مما يعزز الثقة ،ويخفف التوتر بين الطرفين، ويمكن أيضًا اعتماد برامج تثقيفية قبل الزواج، كتلك المُطبقة في ماليزيا، تُلزم المقبلين على الزواج بحضور دورات تدريبية، مما يُقلل احتمالية نشوء نزاعات لاحقًا.

أستخلاصات عامة بأهم نتائج الدراسة

يشكل قسم الإصلاح الأسري في المحاكم السعودية أحد الأذرع الفاعلة التي تسعى إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي ،وحل النزاعات الأسرية بطريقة سلمية، عبر تقديم استشارات وإجراءات قانونية تضمن حقوق الأطراف المعنية، وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها هذا القسم، مثل: قلة الوعي المجتمعي حول آليات الإصلاح وصعوبة تطبيق بعض الحلول، إلا أنّ هناك خطوات واضحة للتطور والتحسين، مثل: رفع مستوى التدريب للمصلحين الأسريين، وزيادة التوعية بأهمية الإصلاح، ومع استمرار الدعم الحكومي والتطورات في النظام القضائي، من المتوقع أن يزداد تأثير هذا القسم في تحسين العلاقات الأسرية والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المملكة وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١. تسهم مكاتب الإصلاح الأسري بشكل كبير في تقليل عدد القضايا الزوجية أمام المحاكم.
٢. تواجه مكاتب الإصلاح الأسري تحديات متعلقة بضعف تدريب الموظفين ،وتعدد أنواع النزاعات الزوجية.
٣. هناك عدم التزام من بعض الأزواج في المشاركة في جلسات الإصلاح مما يقلل من فاعلية الحلول.
٤. يسهم دور الوساطة في التوصل إلى حلول توافقية لكنه يحتاج إلى تحسين في استراتيجيات التواصل بين الأطراف.

التوصيات:

١. ضرورة توفير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لتحسين مهاراتهم.
٢. تعزيز ثقافة الالتزام في المجتمع عبر حملات توعية تبين أهمية الإصلاح الأسري.
٣. تطوير آليات الوساطة عبر تعزيز التفاعل بين الوسيط والأطراف باستعمال تقنيات حديثة.
٤. تخصيص مزيد من الموارد لدعم مكاتب الإصلاح الأسري ،وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة.

المراجع والمصادر

ال درعان، ع . م.، & الشلبي، ي. م. (٢٠١١). *واقع الإصلاح والإرشاد الأسري في جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمنطقة مكة المكرمة. وسبل التطوير: دراسة استطلاعية في محافظة جدة*، جمعية المودة الخيرية للإصلاح الأسري، المملكة العربية السعودية. سحبت من www.almawaddah.net .

السلمي، نجلاء. (٢٠٢١). دور الإصلاح الأسري في حل الخلافات الزوجية بالسعودية. *مجلة جامعة الاسراء للعلوم الانسانية*،45-27 :1(11)

المحزري، خليفة. (٢٠٢٢). *الخلافات الزوجية في المجتمع الخليجي وانعكاساتها على الأسرة* ، المجلس الاستشاري الأسري .

الرشيد، نايف. (٢٠١٤). *القضاء في السعودية.. أولوية دولة منذ التأسيس وصولا إلى المحاكم المتخصصة*. ٢٦-٨-٢٠٢٤، تم الاسترجاع من الرابط: https://aawsat.com/home.

الزهراني، عبد الرحمن. (٢٠٢٣). "الجهود الإقليمية في تعزيز استقرار الأسرة: دراسة حالة من دبي". مجلة الدراسات الاجتماعية والإصلاح الأسري،(2)14 ،.62-45

المنصة الوطنية الموحدة. (٢٠٢٤). محاكم النظام القضائي في المملكة العربية السعودية. تم الاطلاع عليه ٢٧-٨-٢٠٢٤، منشور على الرابط: https://www.my.gov.sa/.

حسين، م. (٢٠٢١). "التحديات والفرص في مجال الإصلاح الأسري: دراسة تحليلية. دار النشر العربية، ط١.

سالم، الاء. (٢٠٢٢). دور نظرية الإرشاد الأسري "النظرية البنائية" في ارشاد أُسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لمساعدة طفل التوحد. المجلة العربية لعلوم الإعاقة والمواهب ٦-135 ,(20) 146.: 10.21608/jasht.2022.215970.

كاظم، رباب. (٢٠٢٠). صراع الضبط عند المرأة والمشكلات الأسرية. مجلة الآداب والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، (٥٦)، ٢٢١-٢٣٨.

المجالي، مصلح. (٢٠٢١). أثر عمل المرأة المتزوجة على أبعاد العلاقات الأسرية والزوجية وعلاقتها ببعض المتغيرات في ضوء مفاهيم النظرية البنائية للإرشاد الأسري (دراسة نفسية-إرشادية-تحليلية).

موسوعة حماة الحق. (٢٠١٦). قانون أصول المحاكمات الجزائية. أصول المحاكمات الجزائية الأردني لسنة ١٩٦١، الصادر في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٥٣٩ بتاريخ ١٦/٠٣/١٩٦١ على الصفحة ٣١١.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (٢٠٢٤). آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء ونظام ديوان المظالم، تم الاسترجاع : https://laws.boe.gov.sa/.

الهيئة العامة للإحصاءات. (٢٠٢٤). نسب الطلاق في السعودية. تم الاسترجاع: https://www.stats.gov.sa/w .

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (١٩٩٣)، الموسوعة الفقهية :الكويت: دار الصفوة.

وزارة العدل السعودية. (٢٠٢٤). محاكم التنفيذ. تم الاسترجاع من الرابط: https://www.moj.gov.sa/.

وزارة العدل. (٢٠١٣). نظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية، منشور على الرابط: https://www.moj.gov.sa/ar/pages/default.aspx

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (٢٠٢٣). وكالة التأهيل والتوجيه الاجتماعي. تم الاسترجاع: ./https://www.hrsd.gov.sa

Ansary, Abdullah (2015). An Overview of the Saudi Arabian Legal System. https://www.nyulawglobal.org/globalex.

Lewis, P., & Kornrich, S. (2020). Nonresident fathers' spending on children: Child support payments and housing instability. Journal of Family Issues, 41(9), 1470-1497.

Tamimi , alhamidani. (2014). The New Court System in Saudi Arabia. https://www.tamimi.com

Tolorunleke, C. A. (2014). Causes of marital conflicts amongst couples in Nigeria: Implication for counselling psychologists. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 140, 21-26.

Ünal, Ö., & Akgün, S. (2022). Relationship of conflict resolution styles in marriage with marital adjustment and satisfaction. Psikiyatride Guncel Yaklasimlar, 14(3), 322-330.

Zheng, G., Lyu, X., Pan, L., & Chen, A. (2022). The role conflict-burnout-depression link among Chinese female health care and social service providers: The moderating effect of marriage and motherhood. BMC Public Health, 22 (1), 230.

Al-Daraan, A. M., & Al-Shalabi, Y. M. (2011). The Reality of Family Reform and Counseling at Al-Mawaddah Charitable Society for Social Reform in the Makkah Region and Ways of Development: An Exploratory Study in Jeddah Governorate, Al-Mawaddah Charitable Society for Family Reform, Kingdom of Saudi Arabia. Retrieved from www.almawaddah.net.

Al-Salmi, Najla. (2021). The Role of Family Reform in Resolving Marital Disputes in Saudi Arabia. Al-Israa University Journal of Humanities, 1(11): 27-45.

Al-Mahzari, Khalifa. (2022). Marital Disputes in Gulf Society and Their Impact on the Family, Family Advisory Council.

Al-Rashid, Nayef. (2014). The Judiciary in Saudi Arabia: A State Priority from its Founding to the Specialized Courts. August 26, 2024. Retrieved from: https://aawsat.com/home.

Al-Zahrani, Abdul Rahman. (2023). "Regional Efforts to Promote Family Stability: A Case Study from Dubai." Journal of Social Studies and Family Reform, 14(2), 45-62.

National Unified Platform. (2024). Courts of the Judicial System in the Kingdom of Saudi Arabia. Accessed 27-8-2024, published at: https://www.my.gov.sa/.

Hussein, M. (2021). "Challenges and Opportunities in Family Reform: An Analytical Study." Arab Publishing House, 1st ed.

Salem, Alaa. (2022). The Role of Family Counseling Theory (Constructivist Theory) in Guiding Families of Children with Special Needs to Help Children with Autism. Arab Journal of Disability and Talent Sciences 6(20), 135-146.: 10.21608/jasht.2022.215970.

Kazem, Rabab. (2020). Control Struggle Among Women and Family Problems. Journal of Arts, Humanities and Social Sciences, (56), 221-238.